« اللبس فى اللغة العربية

بقلم د / عمر حسن على محمد أبو شهبة

مدرس بقسم اللغويات بالكلية

اللبس بالفتح مصدر قولك : لبست عليه الأمر ألبس : خلطت (١) .

وقد ورد فى القرآن الكريم بهذا المعنى فى كثير من آياته ، قال تعالى :

« ولا تلبسوا الحق بالباطل » (٢) ، بمعنى تخلطوا ، وقال فى شأن أهل الكتاب « لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون (٣) ، وقال فى شأن المؤمنين (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن » (٤) ، وقال فى شأن الكفار (ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) (٥) . وغير ذلك كثير فى القرآن الكريم .

وقد جاء اللبس بهذا المعنى فى الحديث الشريف ، ومنه الحديث (فلبس عليه صلاته) . والحديث الآخر (من لبس على نفسه لبساً) .

وقد جاء اللبس بهذا المعنى فى الشعر العربى . أنشد أبو حنيفة (٦) :

---

(١) لسان العرب: ٣٩٨٦ « مادة لبس » . ط دار المعارف .

(٢) من آية ٤٢ سورة البقرة .

(٣) « « ٧١ « آل عمران .

(٤) « « ٨٢ « الأنعام .

(٥) « « ٩ الأنعام .

(٦) انظره فى لسان العرب « ٣٩٨٧ مادة (لبس) .

تلبس حبها بدمى ولحمى تلبس عطفة بفروع ضال

وقد جاء اللبس أيضاً بمعنى الشك (١) . قال تعالى « بل هم فى لبس من خلق جديد » (٢) أى فى شك .

واللبس فى اللغة العربية بهذا المعنى أو ذلك محذور ، لأن العربية لغة الإبانة كما قال تعالى « بلسان عربى مبين » (٣) ... وهذا لسان عربى مبين » (٤) . ومن ثم وضع ما يزيله إذا خيف (٥) ، وإن أمن اللبس استغنى عن لحاق نحوه .

واللبس الذى نحن بصدده قد يقع فى الكلمة المفردة ، وقد يقع فى الجملة كما سنتبين من خلال الأمثلة التى سنوردها .

وللعرب طرائق فى رفع اللبس منها :

أولا : مواضع رفع الإلباس بواسطة الحركة : —

عن طريق حذف الحركة ويمكن أن يكون منه تعريف الصرف . فالجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع الصرف إنما إزالة خاصة ، وليس الجر من الصرف .

---

(١) انظر تفسير الجلالين مع أسباب النزول ط دار الفكر بيروت (٦٨٢

(٢) من آية ١٥ سورة ق

(٣) « « ١٩٥ ، ١ « الشعراء .

(٤) « « ١٠٣ « النحل

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ٣٧٠(١ حققه طه عبدالرؤوف سعد ط الفنية المتحدة سنه ١٩٧٥ م .

وإنما حذف الجر مع الصرف كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكي حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسر فى غير النداء .

قال : شرقت دموع بين فهى سجوم

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام (١) عن طريق تغيير الحركة ومنه :

(ا) يجوز فى فاء الفعل الماضى الثلاثى المعتل الوسط عند بنائه للمفعول ثلاثة أوجه : الكسر أو الإشمام أو الضم ، والكسر أعلاها فالإشمام فالضم بشرط أمن اللبس فى كل حالة ، فإن أوقع إحداها فى لبس وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه .

فبعض الأفعال المعتل الوسط قد يوقع فى اللبس إذا بنى للمجهول وأسند إلى ضمير تكلم أو خطاب سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره مثل الفعل (ساد) وأشباهه إذا أسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب من غير أن يبنى للمجهول لقلنا (سُدت) .

ولو بنيناه للمجهول لقلنا (سُدت) فيقع اللبس بين الصورة التى بنى فيها للفاعل والصورة التى بنى فيها للمفعول .

وفراراً من اللبس الذى ليس معه قرينة تزيله يجب البعد عن ضم الحرف الأول والانتقال منها إما إلى الكسر وإما إلى الإشمام .

ومثل الفعل (ساد) أيضاً الفعل المعل الوسط بألف أصلها ياء مثل (زاد)

---

(١) أنظر الأشباه والنظائر للسيوطى وقد نقله عن ابن فلاح فى « المغنى » .

فإنه إذا أسند لضمير المخاطب مثلا فى حال البناء للفاعل تقول : (زدت) .

وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع بنائه للمجهول فإن كسر أوله صار (زدت) فصورته فى الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى .

وهذا هو اللبس الواجب توقيه ، فيجب العدول عنه أى الكسر فى هذا المثال وأضرابه إما إلى الضم أو إلى الإشمام (١) .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فى ألفيته فقال :

واكسر أو اشمم فا ثلاثى أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل
وإن بشكل خيف لبس يجتنب ومالفا باع قد يرى لنحو حب

(ب) إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الإلباس حرّك بالفتح نحو : (أنت) فى خطاب المذكر (واضربن ولا تضربن) فى خطابه ، لأنه لو حرّك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث (٢) .

(ج) إنما ضم حرف المضارعة فى الرباعى دون غيره خيفة التباس الرباعى بزيادة الهمزة بالثلاثى نحو : ضرب يضرب وأكرم يكرم ، لأن الهمزة فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة ، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثى هو أم مضارع الرباعى ، ثم حمل بقية أبنية الرباعى على ما فيه الهمزة .

وإنما خص الرباعى ، لأن الثلاثى أصل ، والرباعى بزيادة الهمزة فرع ،

---

(١) انظر شرح الأشمونى على الألفية : ٢٩٥ ، رسالة ماجستير ، تحقيق عمر حسن على محمد ، شرح الأشمونى على الألفية والصبان ، ٦٣ : ٢ ، النحو الوافى لعباس حسن ١٠٣ وما بعدها : ٢ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٧٤ : ١ .

فيجعل الأصل الحركة الخفيفة ، والفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

وخرج عن هذا الأصل (أهراق يهريق ، واستطاع يستطيع) .
فإنه ضم حرف المضارعة مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم .

ثانيهما : أنهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عوضا لم يعتد بهما حرفان مستقلان ، فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ، ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة .

وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عوضاً لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضاً عن نقل الحركتين لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما (١) .

(د) يضم ثاني الفعل المراد بناؤه للمفعول المبدوء بتاء مزيدة مع أوله ، لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء نحو : أنت تعلم زيداً العلم مضارع علم العلم المضاعف (٢) .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٧٢ ، ٢٧٣ : ١

(٢) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ٢٩٣ : ١ .

(٥) فى اختلاف حركة الفاعل عن المفعول يرى بعضهم أن رفع الفاعل ونصب المفعول لخوف اللبس بينهما لو استويا فى الرفع أو النصب [١] خاصة إذا علمنا أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ، ومنهم من ينصبهما [٢] . كما ذكر ذلك ابن مالك فى شرح (بانت سعاد) .

ثانياً : رفع الإلباس بواسطة الحرف : -

(ا) بزيادة حرف : -

١ - يصاغ إسم المفعول من الفعل المضارع المبنى للمجهول بقلب حرف المضارعة ميما ، فكان قياس إسم المفعول من الثلاثى نحو : ضرب وقتل على مفعل بأن يقال : مضرب ومقتل ليكون جارياً على يضرب ويقتل ، إلا إنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مكرم ومضرب من أكرم وأضرب ، وخص الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه .

٢ - فى الفرق بين التمييز والحال فى نحو قولهم : (لله دره من فارس) (وحسبك به من ناصر) .

قال ابن يعيش [٣] : فإن قيل : كيف جاز دخول (من) هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ، ولا يقال : هو أفرس منك من عبد ، ولا

---

(١) هذا رأى السيوطى أنظره فى الأشباه والنظائر ١ : ٢٧٠ ، وأيضاً شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٣ .

(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١ : ٢٧٠ .

(٣) أنظر الأشباه والنظائر السيوطى ١ : ٢٧٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٣ .

ولا عندى عشرون من درهم ، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (من) نحو : من العبيد ومن الدراهم ؟

فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت : ويحه رجلا ، وقفه دره فارساً ، وحسبك به ناصراً ، جاز أن تعنى فى هذه الحال ، فلما كان يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من) .

(ب) بواسطة الحذف :-

١ - إنما امتنع حذف حرف النداء من إسم الإشارة عند البصريين لئلا تلبس الإشاره المقترنة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد النداء ، لايقال : ينتقض هذا بالعلم ، لأنه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لأنا نقول بناؤه على الضم فى أعم الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية فى إسم الإشارة (١) .

٢ - امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فإنه مفتوح مثلها ، ولا يكفى الإعراب فارقاً لوجود اللبس فى المقصور والمبنى فى حالة الوقف (٢) .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٧٣ : ٩ عن ابن فلاح فى المغنى . . .

(٢) ١١ : ١٢/٢ من شرح المفصل .

(ج) بواسطة الحذف والتعويض :-

يجوز أن يقال فى النداء فى نحو : يا أبى ويا أمى يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء منها .

قال ابن يعيش فى شرحه المفصل[1] « ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما له مؤنث من لفظه لو قلت فى يا خالى ويا عمى يا خالة ويا عمة لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال . لأنها مؤنثة ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة نحو : راوية وعلامة .

ثالثاً : مواضع رفع الإلباس من ناحية الترتيب :

(١) يجب تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كضرب موسى عيسى ، فموسى فاعل ، وعيسى مفعول ، وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بأن يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم[2] ، وكلها متدرجة تحت قول ابن مالك فى ألفيته :

وأخر المفعول إن لبس حذر

(٢) فى باب نيابة المفعول الثانى من باب « كسا وأعطى » وهو ما ليس

---

(١) ١١ ، ١٢ : ٢ من شرح المفصل .

(٢) أنظر : شرح التصريح على التوضيح ٢٨١ : ١ ، شرح الأشمونى للألفية ٥٧ : ٢

خبراً فى الأصل عن الأول امتنع نيابة المفعول الثانى إن ألبس فى نحو : أعطيت زيداً عمراً اتفاقاً ، تقدم المفعول الثانى أو تأخر ، لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أعطى عمرو زيداً ، أو أعطى زيداً عمرو لتوهم أن عمراً آخذ ، وزيد مأخوذ والغرض العكس(١) .

(٣) فى باب « ظن » وهو ما كان خبراً فى الأصل ، قال قوم : يمتنع نيابة المفعول الثانى مطلقاً ألبس أو لم يلبس ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ، فإن ألبس نحو : ظن عمرو زيداً إذا كان عمرو مفعولا ثانياً امتنع ، وهذا قول ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك(٢)

رابعاً : رفع الإلباس عن طريق الصياغة : ـ

(١) علة الإتيان بالمضمرات :

قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضمرات لضرب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف بجزء من الإسم .

وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم فى زيد الثانى أنه غير الأول وليس الأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الإلتباس منها فى كثير من أحوالها

---

(١) أنظر : شرح الأشمونى الألفية ٣٠٠ ، رسالة ماجستير ، بتصرف ، وأنظر أيضاً : شرح التصريح على التوضيح ٢٨١ : ١

(٢) أنظر : شرح التصريح ٢٨١ : ١

الصفات ، والمضمرات لا لبس فيها ، واستغنت عن الصفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهى حضور المتكلم والمخاطب ، وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات[١].

(٢) قياس اسم التفضيل فى أفعل أن يكون على الفاعل نحو :

زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لا لتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما كان يفضى إلى اللبس كان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة[٢]

(٣) جمع بعض الأسماء المؤنثة : -

لم يجمعوا « حية » على « حى » لئلا تلتبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة وحمامة وجرادة ، فإنهم أسقطوا فى جمعه الهاء ، وكذا فى مذكره .

قال الكسائى : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا فى « حية » ، فإنهم يقولون « حية » للذكر والمؤنث فيقولون : « رأيت حية على حية » فلا يطرحون الهاء من ذكره[٣].

(٤) النسب إلى عجز المضاف : -

إنما خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس حذف الصدر ، ونسب

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤ : ٣

(٢) الاشباه والنظائر ١٧١ : نقله عن البسيط .

(٣) المرجع السابق ٢٧٣ : ١

إلى العجز فيقال فى النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل منافى وأشهلى ، لأنهم لو قالوا فى النسب إليه : عبدى لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم لما قالوا النسب إليه عبدى فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية وبين ماليس كذلك ، فإن « القيس » ليس بشىء معروف معين يضاف إليه « عبد »(١) .

(٥) فى اسم التفضيل :-

قياس التفضيل فى أفعل أن يكون على الفاعل نحو : زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لا لتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما كان يفضى إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة ، فكان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة(٢) .

(٦) العدل فى الأعلام :

فائدة العدل فى الأعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة ، لأن فاعلا أصل وضعه الصفة ، فإذا عمد إلى فعل زال ذلك اللبس ، وذلك كعمر معدول عن عامر(٣) .

---

(١) أنظر الخلاف فى ذلك فى شرح شافية ابن الحاجب ٧٥ : ٢ ط دار الكتب العلمية بيروت وانظر أيضا : الاشباه والنظائر للسيوطى ٢٧٤ : ١

(٢) الاشباه والنظائر ٢٧١ : ٢ نقله عن البسيط .

(٣) المرجع السابق نفسه ٢٧١ : بتصرف .

(٧) علة إعراب الاسم :

فى بيان علة إعراب الاسم ذهب النحاة إلى أن الإعراب إنما جيء به فى الاسم ليدل على المعانى المعتورة عليه كقولهم « ما أحسن زيد » بالرفع فى النفى ، وبالنصب فى التعجب ، وبالجر فى الإستفهام ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعانى(١) .

وذهب السيوطى إلى أن الإعراب إنما وضع فى الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه فى الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها(٢) .

(٨) صياغة اسم المفعول من الثلاثى والرباعى مما سبق أن تحدثنا عنه(٣) .

(٩) اسم المرة واسم الهيئة :

فاسم المرة اسم يدل على المرة الواحدة من الحدث ويكون من الثلاثى على زنة فعله بفتح الفاء واللام وسكون العين نحو :

جلست جلسة طيبة فى الحديقة .

---

(١) شرح الاشمونى على الألفية : ٢٩ ، رسالة « شرح التصريح (س) ٤٧ : ١ ، أيضا مع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٥ : ١

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطى ٢٧٠ : ١

(٣) فى مواضع رفع الإلباس بزيادة الحرف ١

واسم الهيئة : اسم يدل على نوع من الحدث وضرب منه له صفة خاصة ، وقياسه من الثلاثى على « فعلة » بكسر الفاء وسكون العين نحو : جلست جلسة الأمير ، فيفرق بينهما بحركة الفاء .

الإلباس بين القبول والرفض :

بدهى أن العربى لم يقصد ما أردناه من هذا المقال من خلال الأمثلة التى أوردناها ، وإنما كان يتكلم بسليقته التى جبل عليها أو بلغته الفصيحة التى تلقاها فى بيئته ، بل إنه فى بعض الأحيان يتكلم بما فيه لبس كتصغيرهم عمرو وعمر على عمير ، بل إنه قد يعمد إلى الإلباس اعتماداً على فطنة القارىء أو السامع للغرض الرافع لهذا اللبس كقولهم ، قتل فلان ، فبنى الفعل للمفعول وحذف الفاعل ، ويمكن أن يكون الغرض من حذف الفاعل فى هذا المثال الخوف منه أو الخوف عليه أو العلم به أو الجهل به أو تحقيره بصون اللسان عن ذكره ، فأيهم على السامع أو القارىء اعتمادا على فطنته وتقديره الأمر الذى أمامه ، والمعروف أن أغراض حذف الفاعل تتداخل ولا تتنافر .

ويمكن أن يكون منه الاقتصار على الفعل والفاعل فى الفعل المتعدى فيكون الغرض الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ، لأن الفعل بهذا القصد يتزل منزلة ما لا مفعول له ، ومنه قوله تعالى « ربى الذى يحى ويميت »(١) ، وقوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون »(٢) إذ المعنى - والله أعلم بمراده - ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل

---

(١) من آية ٢٥٨ سورة البقرة .

(٢) من آية ٩ سورة الزمر .

يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم[1].

وقد يقع اللبس فى كلام العربى ولا يضع له ما يزيله اعتمادا على السياق ودلالة الكلام كمختار ومنقاد فإنهما يترددان بين اسم الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا ، وكذلك اسما الزمان والمكان من الثلاثى فإنهما يكونان بزنة مفعل كمطلع من طلع ومشرب من شرب ، فانه يمكن أن يستفاد منه مكان الشرب أو زمانه ، ودلالة الكلام والسياق هى التى تحدد المراد .

والله تعالى أعلم ... وهو الهادى إلى سواء الصراط ؟

إعداد
د / عمر حسن على محمد أبو شهبة
مدرس بقسم اللغويات بالكلية

---

(١) أنظر الاشباه والنظائر للسيوطى ١٨٥ : ٢ بتصرف .